متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف

تعتبر الرقابة الداخلية في المصارف جزءاً أساسياً وأولياً من الرقابة المصرفية الشاملة ولأهميتها فقد أصبحت كل من إدارات البنوك والمدققين الخارجيين والسلطات النقدية توليها عناية خاصة باعتبارها خط الدفاع الأول في منع و تحجيم المخاطر والأخطاء التي يمكن أن يتعرض لها المصرف وتستند هذه الرقابة ابتداء على وضع قواعد وضوابط أساسية تحكم سير عمل المصرف«

وفي هذا الإطار تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في كل مصرف من الأدوات الرقابية الهامة باعتبارها بمثابة إجراء احترازي يهدف من خلال الوسائل والإجراءات المتّبعة التأكد من الصحة الحسابية لما هو مدوّن في السجلات وحماية أصول المصرف ورفع كفاءة الموظفين وتشجيعهم على التمسك بالسياسات المرسومة.

لا بد من الإشارة في هذا المجال إلى أن الرقابة الداخلية تحقق فوائد عديدة منها على سبيل المثال:

- كشف المخالفات والنواقص.
- مرجع إرشادي لعمليات المصرف.
- تقليل الكلفة.
- تقليل الخسائر.
- تقليل أعمال التدقيق وكذلك الوقت الضائع.
- تحسين نوعية التقارير المالية.

وكما هو معلوم فإن الرقابة الداخلية في المصارف تنقسم إلى نوعين:

- رقابة واقية لمنع وتقليل المخالفات والأخطار والأخطاء التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.
- رقابة كاشفة وهي لاكتشاف المخالفات والأخطاء ومن ثم معالجتها وتعديل الضوابط لمنع وقوع مثل هذه الأمور ومصدر هذه الرقابة بشكل أساسي التدقيق الداخلي والمطابقات الحسابية والمراجعة الإدارية والمالية.

ما يهمنا في هذا المجال هو الرقابة الداخلية المانعة أو الواقية وهذه الرقابة مقوماتها مستمدة من الآتي:

- كفاءة وحسن تدريب الموظفين ونزاهتهم.

- فصل الواجبات المتعارضة.
- الرقابة الفعلية على الموجودات والقيود المحاسبية.
- مراجعة تواقيع العملاء.
- الموافقة على الصرف من الأشخاص المفوضين.

لتحقيق نظام رقابي سليم يجب أن تتوفر المقومات الأساسية التالية:

1. هيكل تنظيمي وإداري واضح ومكتوب يراعى ويحدد الأمور التالية:
   - الإدارات الرئيسية والفرعية في المصرف.
   - التسلسل الاداري والسلطات والمسؤوليات.
   - طرق الاتصال.

2. نظام محاسبي سليم ومكتوب يعتمد على مجموعة متكاملة من السجلات ودليل مبوّب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي بحاجة المصرف، وكذلك تصميم دورات محاسبية مستندية تحقق رقابة فعّالة. هذا ويهدف هذا النظام بشكل عام إلى تجميع وتلخيص وتسجيل وعرض العمليات المتعلقة بالمصرف وتحديد المحاسبة والمسؤولية على جميع الأصول والالتزامات ذات العلاقة به.

3. وجود تعليمات تطبيقية مكتوبة ومحددة تبيّن بشكل واضح إجراءات العمل وضوابطه على مستوى جميع أقسام عمليات المصرف.

ولتحقيق هذه المقومات لا بد من وجود إجراءات تنفيذية لضمان وجود نظام رقابة داخلي سليم وتتمثل بالآتي:

1. فصل المهام المتعارضة مثل فصل مهمة تنفيذ العملية عن مهمة تسجيلها في الدفاتر وفصل مهمة حفظ الموجودات عن مهمة تسجيلها، وفصل الواجبات من خلال الإجراءات المحاسبية.

2. تفويض الصلاحيات حيث يتم تحديد الصلاحيات للأشخاص بشكل واضح.

3. وجود رقابة مادية على الموجودات.

4. تقييم مستمر للرقابة الداخلية من خلال التدقيق الداخلي والموازنات التقديرية والتقارير المالية والإدارية.

5. وجود نظام وظيفي متكامل يحدد مواصفات الوظائف وشروط أشغالها.

6. تسجيل العمليات المحاسبية في أوقاتها المحددة.

7. ايجاد دائرة للتدقيق فاعلة في المصرف وترفع تقاريرها إلى رئيس وأعضاء مجلس الادارة.

8. التأمين على الممتلكات ضد الأخطار وعلى الموظفين الذين بحوزتهم عهدة النقد.

9. استخدام وسائل الرقابة المزدوجة على العمليات الهامة.

10. استخدام موازين المراجعة وحسابات المراقبة الاجمالية والمطابقات الدورية.

هذا ومع استخدام معظم المؤسسات المصرفية لأجهزة الحاسب الآلي، فلا بد من وضع أنظمة داخلية للرقابة على الحاسب الآلي ووضع بعض الاجراءات العامة للرقابة مثل:

- فصل وظائف إدارة الحاسوب عن وظائف الادارات الأخرى.
- عدم تخويل إدارة الحاسوب بالقيام بأية عملية تتعلق بأنشطة المصرف.
- وضع نظام مناسب لتقييم العمل داخل إدارة الحاسوب.
- وضع تعليمات تحدد شروط الموافقة على تعديل برامج الحاسوب.
- وضع إجراءات رقابية على المدخلات وعلى عمليات التشغيل.